

احالت مسالة تعيين خريجي الكليات الطبية الى مجلس الشورى القضائي

حكومة الإقليم تعد توجيه الجيش نحو الداخل (خرقاً) للدستور

المناسب بصدده. وأيد مجلس الوزراء في إقليم كردستان البيان الذي أصدرته وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي يطالب بعودة طلبة الكليات الطبية الى الدوام الرسمي. يذكر ان طلبة الكليات الطبية اعتصموا احتجاجاً على قرار تعيين الخريجين منهم بصفة عقد لمدة خمس سنوات وطالبوا الحكومة بإلغاؤه. من جهة أخرى استمر اعتصام طلبة الكليات الطبية حيث قال أمين جامعة هولير الطبية قاسم محمد أمين: إن المطلب الرئيسي هو إلغاء صيغة العقود اذ لا توجد هناك أية ضمانات بما سيحدث بعد انتهاء السنوات الخمس، مبيّناً: سوف نستمر بالاعتصام لحين الحصول على جواب رسمي وضمانات لتعييننا تعييناً رسمياً في الدوائر الحكومية. الى ذلك أوضح رابر عباس وهو طالب في كلية طب الأسنان بجامعة السليمانية: تطالب بإلغاء هذا القرار لان تعيين الخريجين الجدد بصفة العقود فيه إجحاف كبير بحقهم. في حين برر وزير الصحة في حكومة الإقليم صدور هذا القرار للمساعدة على النهوض بالواقع الصحي، مبيّناً أن هذه الصيغة تساعد على تطوير القطاع الصحي في الإقليم. وقال عقب لقائه في وقت سابق بوفد من طلبة الكليات الطبية في إقليم كردستان المعتصمين احتجاجاً على هذا القرار: إن مجلس الوزراء قرر تعيين جميع خريجي الكليات الطبية بنظام العقود مدة خمس سنوات وخلال هذه الفترة يتم تقييم الطبيب سنوياً من قبل لجنة خاصة في وزارة الصحة وسيكون أيضاً هناك تقييم من قبل المتخصصين المشرفين على الأطباء المقيمين، مشيراً الى أنه بعد مرور المدة سترفع طلبات التعيين الى مجلس الوزراء لتعيينهم حسب كفاء الطبيب. وتابع: أن هذه الصيغة تخدم المواطنين فهي ستوزع الأطباء على جميع القرى والنواحي والأضية التي تعاني قلة الأطباء فيها، كما أنها تصب في مصلحة الخريجين الجدد حيث أن صيغة العقد ستخلق جيلاً من الأطباء الملتزمين الذين يتحملون مسؤولياتهم تجاه المريض.

كردستان مستهدف من قبل الإرهابيين، ولقد خسرننا ونتيجة بعض العمليات الإرهابية نخبة كبيرة من القادة والمواطنين الكردستانيين. وأضافت قائلة: حينما يأتي شخص، سواء كان هذا الشخص كردياً، ام عربياً ام من أية قومية أخرى، فإذا لم يكن معروفا لدى أية جهة، فإننا عندئذ نطلب منه التعريف بنفسه، فهذه هي إجراءات أمنية يتخذها الجميع، فهل الحفاظ على الأمن وحياة الناس والاستقرار عمل ضد الدستور؟. وأشارت حكومة الإقليم: الى أنه في الصيف الماضي كانت الفئادق في المدن السياحية في دهوك وشقلاوة والسليمانية كلها محجوزة تماماً من قبل المصطافين الذين أتوا من بغداد والجنوب، أو ليس من واجبا الحفاظ على حياة هؤلاء الذين يريدون قضاء بعض الوقت بعيداً عن أزيز الرصاص والانفجارات؟ وتابعت القول: إن القوانين التي تخص الإقليم والدستور العراقي تسمح لنا، بل نطلب منا ان نحافظ على الأمن في الإقليم، فالمسألة هي أمنية من أجل حماية حياة الجميع، فكردستان دوما كانت ملجأ للآخرين الذين فروا من قبل النظام السابق حيث احتضنتهم جميعاً في كردستان.ومضت بالقول إن العديد من القادة العراقيين الحاليين كانوا من ضمن هؤلاء، والآن فإن مناطق الإقليم هي مفتوحة أمام الجميع، فالمسيحيون الذين هربوا من بغداد، وصل العديد من عوائلهم الى كردستان، والصابئة وجدوا أمانهم بين أحضان شعب كردستان، فأبوأبنا مفتوحة للجميع ماعد الإرهابيين. ومن جهة أخرى إحالة مسألة تعيين خريجي الكليات الطبية الى مجلس الشورى القضائي. وقال الدكتور زربان عثمان وزير الصحة في إقليم كردستان في تصريح صحفي: بعد أن قرر مجلس الوزراء في إقليم كردستان بتعيين خريجي الكليات الطبية بعقد حكومي، وطالب برلمان الإقليم بإلغاء هذا القرار، قرر مجلس الوزراء في جلسته أسس بإحالة هذا الموضوع الى مجلس الشورى القضائي، ليطرحوا رأيهم بهذا الشأن، ومن ثم يتخذ مجلس الوزراء القرار

ومرجعية القرار. وأضافت: ان مسألة تحرك قوات الإقليم لمواجهة القوات الاتحادية، قضية تطرح من قبل رئيس الوزراء وكأنها عصاة وهو يمثل التسرع، إن رئيس الوزراء يعلم جيداً ان قوات الإقليم كانت في خدمة المسيرة السياسية في العراق، وفي بداية المسيرة كانت القوة الوحيدة النظامية والتي ساعدت على التصدي للإرهابيين والخارجين على القانون والمسيرة السياسية. وأضاف البيان: إذا كان رئيس الوزراء يشير الى الوحدات العسكرية الكردية المندمجة في الجيش العراقي ويعتبر تلك القوات قوات غير عراقية، فهذا امر غريب، أما اذا كان رئيس الوزراء يشير الى قوات حرس الإقليم، فإن هذه القوات دستورية كما ورد في الفقرة الخامسة من المادة (١٢١) من الدستور. وتقول المادة: تختص حكومة الإقليم بكل ما تتطلبه إدارة الإقليم، وبوجه خاص إنشاء وتنظيم قوى الأمن الداخلي للإقليم، كالشرطة والأمن وحرس الإقليم. وقالت رئاسة حكومة إقليم كردستان في بيانها ان ٣٤ ألفا و ٨٥١ عائلة نازحة الى محافظات كردستان الثلاث، مشيرة إلى أن الإجراءات الأمنية المشددة التي تتبعها القوات الأمنية لدى دخول المواطنين الى الإقليم ليست عملاً ضد الدستور. وأن الإحصائيات التي بين أيدينا تشير إلى أن هناك ١٥٥٩ عائلة عربية وتركمانية وكردية ومسيحية قدمت وسكنت في حدود محافظة أربيل و ١٧٩٨٠ عائلة في محافظة دهوك و ٣١٢٠ عائلة في السليمانية. ونكر البيان أن ”هناك ١٩٠٠ أستاذ جامعي و ٣٧٤٠ طالباً وطالبة جاءوا من بغداد والموصل وبقية أنحاء العراق وتخلوا الجامعات الكردستانية، إضافة الى ١٤٥٤٢ عاملاً يعملون الآن في حدود محافظة أربيل و ٩٥٠٠ عامل يعملون الآن في حدود محافظة دهوك، فهذه الحقائق تعبر عن نفسها وبالآرقام. وعن مسألة الدخول الى مدن الإقليم، بين حكومة الإقليم: ان نقاط السيطرة والتفتيش في بغداد هي أكثر من جميع نقاط التفتيش في العراق، ويعلم رئيس الوزراء أن الوضع الأمني في



تطبيق تلك المادة من قبل الحكومة الاتحادية أدى الى التضارب في المرجعيات الإدارية، علماً ان المناطق الخاضعة للمادة (١٤٠) هي التي تعرضت وبشدة الى عمليات التطهير القومي والتدمير في زمن النظام السابق. واعتبرت ان عدم تطبيق المادة ١٤٠ يخالف أيضاً البرنامج السياسي للحكومة العراقية، فالماذا تراجع رئيس الوزراء عن هذا الالتزام؟ ومن جهة أخرى، ذكرت حكومة الإقليم أن القوات الأمنية وحرس الإقليم (البشمركة) هي مؤسسة دستورية كالمؤسسات العسكرية الأخرى في بقية أنحاء العراق، وإذا كانت هناك مواجهة فإنها لا تتعلق بكون المؤسسة دستورية من عدمها، وإنما تتعلق بالأوامر

المناطق هو عدم الجدية في تطبيق تلك المادة الدستورية حيث عملية التطبيق تقع على عاتق الحكومة الاتحادية، فعدم تطبيق المادة والتكؤ في تطبيقها من قبل الحكومة، هما اللذان أديا الى بقاء هذه المناطق في حالة التذبذب بين المرجعيات الإدارية. وتابعت القول: هناك إقليم فيدرالي وحسب الدستور وفي المادة (١١٧) في الفقرة الأولى تم الإقرار بذلك، وحينما يتم الحديث عن الإقليم او حتى المحافظة، فهناك حدود إدارية للإقليم او المحافظة، والسؤال هو: أين الحدود الإدارية للإقليم وكيف نحدد ومن يحددها؟ ولفتت الى أن المادة (١٤٠) هي خارطة الطريق لتثبيت حدود الإقليم، وعدم

ببغداد في العشرين من الشهر الماضي هاجم فيه مواقف إقليم كردستان في العديد من القضايا ووصفها بالادستورية. وتساءلت حكومة الإقليم قائلة: هل تثببت هيبة الدولة تعني السيطرة العسكرية؟ هل الشراكة الدستورية تعني خرق الدستور؟ وهل العمليات العسكرية تستهدف الإرهاب والإرهابيين أم تستهدف الشركاء في الدستور والحكومة والعملية السياسية؟. وبيّنت إن ما حدث في خانقين، حيث الإشارة من رئيس الوزراء الى تلك الحالة ومن دون تسميتها، يعود بنا الى مناقشة موضوع حدود الإقليم وحدود المناطق المتنازع عليها ومسألة تطبيق المادة (١٤٠)، أن أساس المشاكل في هذه

أربيل/ الوكالات قالت رئاسة حكومة إقليم كردستان، إن توجيه الجيش نحو الداخل وحسم الأمور السياسية من خلال استغلاله يعتبران خرقاً للدستور. وأوضح بيان لرئاسة الإقليم نشر على موقعه الإلكتروني أن: توجيه الجيش نحو الداخل وحسم الأمور السياسية من خلال استغلال الجيش، هما على النقيض من الدستور، بل يعتبران خرقاً للدستور (.....) إذن لماذا تعطى الأوامر للجيش لدخول مدينة أمنة و مستقرة وهي خاضعة للمادة (١٤٠)، ومن دون ان يكون هناك هدف عسكري واضح؟ جاء ذلك ردا على تصريحات أدلى بها رئيس الوزراء في مؤتمر صحفي عقده

وفد نرويجي يثمن التطورات السياسية والاقتصادية



من جانبه، أوضح الوفد هدف زيارته الى الإقليم، مشيراً الى ان الزيارة جاءت للاطلاع عن قرب على الأوضاع في إقليم كردستان والتطورات التي شهدها خلال السنوات الأخيرة، مشدداً على ضرورة وضع إطار من العلاقات بهدف تطوير التنسيق والتعاون بين الطرفين. وأعرب السفير ريدر والوفد المرافق له عن سعادتهما بزيارة الإقليم، كما ثمن الوفد عاليا التطورات الحاصلة في الصعد السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إقليم كردستان، متمنياً أن يكون الوضع الأمني المستقر في الإقليم فرصة لتعزيز العلاقات مع جميع مدن العراق. كما سلط الجانبان الضوء على آخر المستجدات السياسية على الساحة العراقية والخطوات الجارية في بناء عراق ديمقراطي اتحادي مستقر، ينعم الجميع فيه بسلام وأمن واستقرار.

أربيل/ KRG بحث فلاح مصطفى مسؤول دائرة العلاقات الخارجية في حكومة إقليم كردستان مع وفد رفيع المستوى من الخارجية النرويجية برئاسة السفير بيتر ريدر والوفد المرافق له العلاقات الثنائية والتطورات السياسية على الساحة العراقية، وموقف حكومة إقليم كردستان حول توسيع دائرة علاقاتها مع العالم الخارجي. وفي بداية اللقاء، قدم فلاح مصطفى شرحاً وافياً للجانبين السياسي والاقتصادي لإقليم كردستان والجهود المبذولة على صعيد إعادة إعمار الإقليم، متمنياً ان تكون هذه الزيارة خطوة لتعزيز العلاقات بين الطرفين، داعياً الدول الأوروبية الى المساهمة في عملية إعادة الإعمار وتنمية الإقليم خاصة والعراق بشكل عام.

رئيس برلمان إقليم كردستان يزور بريطانيا وايرلندا الشمالية



أربيل/ الوكالات توجه رئيس برلمان إقليم كردستان عدنان المفتي على رأس وفد ضم عدداً من النواب، الى بريطانيا وايرلندا الشمالية في زيارة تهدف الى تطوير العلاقات السياسية والدبلوماسية، حسب ما صرح به المستشار الإعلامي للمفتي.

وقال طارق جوهر: إن المفتي غادر يوم (الأحد) على رأس وفد من أعضاء برلمان الإقليم يضم كلا من شيروان الحيدري وسوزان خاله شهاب واران رسول وكرخي نجم الدين، متجها الى بريطانيا وايرلندا الشمالية في زيارة تستغرق عدة أيام.

وأضاف: أن الزيارة تأتي بناء على دعوة رسمية من رئيس البرلمان البريطاني وسيتم خلالها بحث تطوير العلاقات السياسية بين الجانبين. وأردف جوهر أن وفد برلمان كردستان سيتناول في مباحثاته استمرار الدعم البريطاني للعراق وإقليم كردستان وتشجيع

وفد جامعة أمستردام الهولندية يزور السليمانية

السليمانية/ PUKmedia استقبل ملا مختيار العضو العام في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني في السليمانية، وفداً من جامعة أمستردام الهولندية مؤلفاً من أساتذة الجامعة وطلاب المرحلة النهائية فيها، وفي اللقاء تحدث ملا مختيار عن تاريخ الأكراد وما عاناه أثناء النظام البعثي المباد والتطورات التي يشهدها إقليم كردستان في الجانبين السياسي والاقتصادي ودور القيادة الكردية الفعال في العراق الجديد، وعبر الوفد الهولندي عن سروره بزيارة الإقليم.

الاتحاد الأوروبي يؤكد دعمه العملية التربوية

أربيل/ الوكالات استقبل الدكتور دلشاد عبد الرحمن محمد وزير تربية حكومة إقليم كردستان، في ديوان الوزارة وفداً من الاتحاد الأوروبي، مؤلفاً من جوليا باز رئيسة الوفد وكاترينا أوكون مديرة المساعدات الأوروبية وجوبيست فون كيجنا مسؤولة شؤون العراق وكلاريس بيازوري المستشار السياسي وسارا بريينيت مديرة البرامج في الاتحاد الأوروبي. وخلال لقاء مشترك اطلع الوفد وزير تربية الإقليم على المشاريع والخطط المستقبلية للاتحاد الأوروبي للعامين المقبلين ٢٠٠٩-٢٠١٠ وعموم العراق.



الشركات البريطانية للمشاركة بشكل فعال في مشاريع إعادة إعمار الإقليم. ويبلغ عدد مقاعد إقليم كردستان ١١١ مقعداً تتوزع بين ثلاث كتل تضم عدداً من الأحزاب والفصائل أبرزها الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والجماعة الإسلامية وكتلة كادحي كردستان.

كركوكي: تجربة إقليم كردستان بحاجة الى دعم أكبر من المجتمع الدولي

أربيل/ الوكالات بحث الدكتور كمال كركوكي نائب رئيس برلمان إقليم كردستان مع براد كامب الدبلوماسي السابق صاحب شركة (دارب غلوبال) الأمريكية الأوضاع السياسية والاقتصادية في إقليم كردستان والخطوات التي اتخذت في الإقليم بهدف التنمية الاقتصادية وتوفير فرص الاستثمار ودعم وتشجيع الشركات المحلية.

وفي بداية اللقاء رحب الدكتور كمال كركوكي بالضيف مشيراً الى أن تجربة إقليم كردستان المتقلة في الاستقرار وترسيخ الديمقراطية وتأمين أجواء مناسبة للخدمة العامة والتي تم اتخاذ خطوات جيدة في هذا الشأن، بحاجة الى دعم أكبر من قبل المجتمع الدولي والديمقراطيين في العالم، وقال إن دعم العملية الديمقراطية في إقليم كردستان عامل رئيسي لتعزيز الديمقراطية في العراق عامة.



وحول مستقبل كركوك والمناطق المستقطعة جدد نائب رئيس برلمان إقليم كردستان دعمه ومساندته الدستور العراقي الدائم الذي وضع خريطة طريق لحل هذه المسألة، وأكد ضرورة أن تلتزم الحكومة الاتحادية بتعهداتها واتفاقياتها وتنفيذ المادة ١٤٠ لنفسح المجال أمام أبناء تلك المناطق ليقرروا المصير الإداري لمناطقهم بأنفسهم.